مستويات البنية العاملية المتحكمة في الإعراب
في كتاب التخمير لصدر الأفاضل الخوارزمي

الباحثة فتيحة النكادي
كلية الآداب سايس، فاس
المغرب

مقد م ..ة :

تشتغل مستويات البنية العاملية للإعراب عند الخوارزمي في إطار دلالي مبدؤه الإسناد، ومحوره النسبة والرابطة، وموجبه العقد والتركيب؛ حيث يتم التدرج من الإسناد على المستوى المجرد باعتباره علاقة دلالية ذهنية مجردة تتولد عنها نسب وروابط بين العوامل والمعمولات التي بدورها تشتق منها البنى الإعرابية عند استوائها بسبب العقد والتركيب.

إن ما ينقص النظام النحوي الدلالي قبله هو إيجاد سلمية دلالية تحكم منطق الدلالة النحوية؛ أي كيفية الانتقال من المستوى الأول النظام الدلالي المكون من العمدة والفضلة والمضاف إليه إلى المستوى الثاني من النظام الدلالي المكون من الفاعلية والمفعولية والإضافة. والوصول أخيرا إلى المستوى الأول من النظام النحوي المكون من العامل.

وبالرغم من المكاسب النظرية التي حققها النحاة قبله على مستوى النظام الدلالي باكتشاف المستويات جميعها لم يقدموا الآليات والمحاور المعرفية التي يتكون منها كل عنصر من عناصر تلك المستويات؛ حيث إنهم لم يفككوا مفهوم الاقتضاء مثلا إلى محاوره الدلالية المندرجة تحته؛ ولم يربطوا بين مستويات النظام الدلالي ربطا دلاليا محكما يوضح الأطر التي تشتغل وفقها مستويات البنية العاملية المتحكمة في المعاني الإعرابية.

فهل تكمن صدر الأفاضل الخوارزمي تجاوز هذه العقبة المعرفية واكتشاف نظام أطر منطقية لتلك المحاور تؤمن الربط والتنسيق بين محاور مستويات البنية العاملية النحوية المتحكمة في الإعراب بشكل تنازلي وتصاعدي وجدلي؛ مما يضفي على النظام النحوي الدلالي نسقية خاصة؟

الكلمات المفاتيح:

البنية العاملية التركيبية، البنية العاملية الدلالية، العاملية اللفظية، العاملية السببية، الإقتضاء، الإعراب، الإسناد، خصوص الأثر، عموم الإقتضاء،

الملخص:

تتمحور هذه المقالة العلمية حول البنية العاملية النحوية المتحكمة في الإعراب، من خلال كتاب شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي؛ إذ يمكن التمييز بين محاور البنية العاملية النحوية المتحكمة في الإعراب والتي تتحدد في الإسناد والنسبة العاملية والرابطة؛ ثم فحص مستويات البنية العاملية الذي أفضى إلى وجود بنيتين عامليتن:

بنية عاملية دلالية اقتضائية.

بنية عاملية تركيبية لفظية.

هذا ويعد مفهوم الإعراب محور النواة الرئيسية للبنية العاملية النحوية عند الخوارزمي الذي يتضايف بشكل محوري مع مفهوم الإسناد، كما أن المعاني النحوية التي يقتضيها الإعراب والتركيب تتحكم فيها ثنائيات خارج النظام النحوي العربي خصوصا ثنائية العموم والخصوص، وثنائية الموجود والمعدوم.

م حـاور البنية العاملية ع ـند الخوارز مـي:

مـن الإسـ ـناد إ لـى النسـ بـة والرابـ طـة:

مفـ هـ ـوم الإسـ ن ـناد:

يحدد الخوارزمي الإسناد قائلا[1]: «الإسناد في اللغة هو الإضافة، وفي الإعراب إضافة إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة، والإفادة لا تكون إلا في الابتداء، والفعل والفاعل،...»

يتضح أن الخوارزمي يمنح للإسناد دورا محوريا في البنية العاملية، إذ لا يتحقق الإعراب إلا بالاستناد إلى الإسناد حيث تحصل بنيتان موجبتان للإعراب: هناك بنية فعلية، وبنية اسمية؛ لذلك لا يحصل الإسناد إلا من اسم واسم، أو فعل واسم.، وهذا ما قصده الخوارزمي بقوله[2] :«وهذا لأن الإفادة متى وقعت بين شيئين فأحد الشيئين يستحيل أن يكون حرفا، لأن الحرف لإيقاع العلقة بين شيئين؛ ولهذا قالوا الحرف نسب ورابط، وإيقاع العلقة بين شيئين، ولا شيئين محال،...»

لقد حافظ الخوارزمي على النواة الدلالية الأصلية التي هي الجملة باعتبارها الحاضنة الأصلية للنسبة العاملية، فكيف تتحدد النسبة العاملية؟

النسـ بـ ـة العاملـ يـ ـة:

تتولد عن الإسناد نسبة رابطة بين المنسوب، والمنسوب إليه، توجب لهذا الأخير حالا تقتضي الإعراب؛ إذ أول ما يتولد عن هذه الرابطة هو حال الرفع.

حيث يقول الخوارزمي[3]: «...لأنا لا نعني بالمفاريد الاسم والفعل، والواضع كما فرغ إلى النسبة والرابطة، والنسبة متأخرة عن المنسوب والمنسوب إليه، فعلم أن الواضع كما فرغ من وضع المفاريد، فقد استفزه إلى وضع ما يدل على الفاعل حاجة لم يستفزه إلى وضع سائر المرفوعات »

يشكل الفاعل عند الخوارزمي أصل المرفوعات التي تحمل عليه حملا دلاليا باعتباره ناتجا عن حمل دلالي وفق نسبة من طبيعة إذ يتركب من تلك النسبة أصل الدلالة النحوية. فما علاقة التركيب بالبنية العاملية؟

مـن التركـ يـب إ لـى الإ ع ـ ـراب:

مفـ هـ ـوم الإ ع ـ ـراب:

يعرف الخوارزمي الإعراب لغة بناء على علاقة الاشتقاق بينه، وبين كلمة عروب والفعل عرب؛ حيث كما تتحبب المرأة العروب إلى زوجها، يتحبب المعرب للكلام إلى السامع بإفهامه الكلام، وكذلك تتغير معدة البعير والفصيل. فيقاس عليها تغير أواخر الكلم بتغير العوامل؛ إذ يقول الخوارزمي [4]: «سمي الإعراب إعرابا لأن معرب الكلام، كأنه يتحبب إلى السامع بإفهام كلامه، ألا ترى أن كون كلامه مغلقا غير مفهوم مما يضني السامع وينفره عنه، واشتقاقه من قولهم: امرأة عروب، إذا كانت متحببة إلى زوجها، أو لأن الإعراب

من قولهم: عُربت معدة البعير والفصيل، إذا تغيرت وفسدت، والتعريب ظاهر. أما على جهة التغير فمن وجهين، أحدهما: أنهم قد فسروا الإعراب باختلاف الآخر لاختلاف العوامل، وذلك هو التغيير»

يخضع الإعراب في منطقه الداخلي حسب الخوارزمي وحسب غيره من النحاة، إلى مفهوم التغيير الذي يكشف عن تحول حال المتغير من حال إلى حال وفق منطق الكون، فهو كون بعد فساد؛ فما هي حقيقة الإعراب الاصطلاحية؟

الإ ع ..راب تغي ي ..ر :

يحدد الإعراب بأنه اختلاف يعتري أواخر الكلم لاختلاف العوامل فتتغير أواخر الأسماء من حالة إلى أخرى، وتزول من حال إلى وبالمقابل نجد أسماء تبقى ثابتة لازمة لا تتغير من حال إلى حال، ولا تنتقل من حالة إلى أخرى. وهي الأسماء المبنية؛ إذ يقول الخوارزمي[5]: «أما على جهة التغير فمن وجهين، أحدهما: بأنهم قد فسروا الإعراب باختلاف الآخر لاختلاف العوامل، وذلك هو التغيير. والثاني: وقوع البناء في مقابله الإعراب، إذ البناء يدل على الثبات، واللزوم، وأصله من بناء الدار»

يتحدد الإعراب اصطلاحا انطلاقا مما ذكره الخوارزمي في هذا النص كنظام دال على التغيير والاختلاف بالعامل في مقابل نظام الدال على اللزوم والثبات؛ فما هي القيم الثنائية الدلالية الأخرى للإعراب عند الخوارزمي؟

الإ ع ..راب كون ب عد فس اد:

يقيم الخوارزمي علاقة اشتقاق بين الإعراب، وبين التغير والفساد كما رأينا في النص السابق، فالإعراب تغيير يختلف بموجبه أواخر الأسماء لاختلاف العوامل، وفي ذلك التغيير نقل لهاته الألفاظ المعربة من حالة الفساد إلى حالة الكون؛ أي من حالة الغموض واللبس، والإبهام؛ إلى حالة الإعراب، والبيان، والوضوح والإفصاح؛ إذ يقول الخوارزمي[6]: «أما من جهة الفساد فلأنه إزالة العرب الذي هو الفساد الهمزة فيه للسلب، كالإقساط، والإشكاء، وهما إزالة القسط و الشكوى، وهذا لأن الكلام إذا لم يعرب تمكن فيه فساد، بدليل أنه إذا قيل ما أحسنَ زيد من غير إعراب اشتبه المعنى، واشتباه المعنى فساد في الكلام، فإعرابه إزالة فساده، إلا أنك إذا رفعت زيدا، فأحسن فعل، وإذا جررته فأحسن اسم، والكلام استفهام، وإذا نصبته فأحسن مع ما تعجب»

يبدو أن الخوارزمي يجعل من المعنى المحدد الأساسي للإعراب وتخليصه من المعاني المتشابهة؛ فالإعراب في جوهره انتقال من الفساد والغموض والإبهام إلى نظام الكون والإفصاح والبيان؛ فهو كون بعد فساد، وبيان بعد غموض وإبهام. فما هي محددات البنية العاملية؟

الإ عراب حال وارد ع لى الا سم:

إن الإعراب حال يرد على الأسماء يقتضي معاني مختلفة على اللفظ الواحد، فيختلف الاسم من حال إلى حال؛ أي ينتقل معناه بكونه فاعلا إلى كونه مفعولا أو مضافا إليه. ولا يحصل ذلك في الفعل؛ لأن صيغه تختلف لأجل المضي أو الحال أو الاستقبال؛ فتنتفي بذلك تلك الأحوال الموجبة للفاعل، والمفعول، والمضاف إليه.

وفي هذا السياق يقول الخوارزمي[7]: «فنقول الأصل في الإعراب هو الاسم، وذلك لأنه مما تتوارد عليه الأحوال المختلفة واللفظ واحد، أما أنها تتوارد عليه الأحوال المختلفة، فلأنه يتوارد عليه كونه فاعلا ومفعولا ومضافا إليه، وهذه أحوال مختلفة، وأما كون اللفظ واحدا- فظاهر بخلاف فإنه لا أصالة له في الإعراب وهذا لأن الفعل مما لا تتوارد عليه الأحوال المختلفة، لأنها لو تواردت عليه فإما تكون هذه الأحوال التي ذكرناها في طريق الاسم أولا تكون، ولا وجه إلى أن تكون لأن ورود هذه الأحوال على الفعل مستحيل، ولا وجه إلى أن لا تكون؛ لأن تلك الأحوال لو لم تكن هذه، فإما أن تكون كونه ماضيا أو حالا أو مستقبلا أو شيئا آخر، لا وجه إلى أن

تكون شيئا آخر يقتضيه الأصل، ولا وجه إلى أن تكون هذه، لأنه لا حاجة إلى إيراد الإعراب على الفعل من أجل بيان هذه الأحوال، اختلاف صيغة الفعل نفي بيانها، ألا ترى أن للماضي صيغة، وللمستقبل صيغة، وإنما أعرب المضارع من بين سائر الأفعال لمضارعته الاسم»

يؤكد الخوارزمي أحقية الاسم في الإعراب نظرا لتوارد الأحوال المختلفة عليه، فيقبل المعاني النحوية من فاعلية ومفعولية وغيرها؛ بخلاف الفعل الذي لا يقبل توارد الأحوال وإنما يقبل اختلاف الصيغ من مضي ومضارع ومستقبل.

بناء على ما سبق فالإعراب نظام من الأحوال التي بدورها نظام من المعاني المقتضاة عنها الموجبة للإعراب؛ وتحتاج الحال إلى الحوامل والذوات التي هي الأسماء التي تحمل عليها تلك الأحوال أثناء تركيبها مع عواملها؛ فكيف يحقق التركيب تلك الأحوال؟ وكيف تتمظهر على مستوى البنية العاملية؟

الإعراب حال مقترن بحال التركيب:

إن الاسم يستحق الإعراب ويصير على حال دون حال، وينتقل من تلك إلى تلك إلا بعد أن يدخل في عملية تركيبية مع العامل؛ إذ يحصل له حال عند التركيب توجب له الإعراب، دون حال الإفراد غير الموجبة للإعراب، بينما الفعل المضارع يستحق الإعراب في حال الإفراد قبل حال التركيب؛ إذ يقول الخوارزمي[8]: «بيان المقدمة الثانية فلأن المضارع قد ظفر بإعرابه حالة الإفراد. والاسم لم يظفر به إلا حالة التركيب، وحالة التركيب مؤخرة عن حالة الإفراد؛ لأن الوضع وضعه معربا حين كان إفراد الكلم. وبيان أن الاسم لم يظفر به معربا إلا حالة التركيب ظاهرة، وذلك لأن الأسامي في الأصل وضعت عارية عن الإعراب، ألا ترى أنك إذا علمت صبيا أفراد الأسامي فإنك تقول وقت أوقات حين، أحيان، فلا تعربها ألبتة. لأنه لا تركيب، وبيان أن حالة التركيب مؤخرة عن حالة الإفراد بديهي فهذه مسألة صالحة للمذهب»

تخضع الأسماء عند إعرابها إلى منطق التركيب؛ إذ لا توجب لها الأحوال الإعرابية مفردة بل مركبة، فكيف يوجب التركيب

التركيب موجب للإعراب:

يفرق الخوارزمي بين الموجب للإعراب والموجب لخصوص الإعراب، والمانع لموجب الخصوص عند شرحه لباب المبتدأ والخبر عند الزمخشري، ولكي تتضح هذه المفاهيم بشكل جلي لابد من إدراج هذا الباب كاملا؛ إذ يقول جارالله [9]: «المبتدأ والخبر، هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك: زيد منطلق والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل التي هي كان، وإن وحسبت وأخواتها؛ إذا لم يخلوا منها تلعبت بهما وغصبتهما القرار على الرفع، وإنما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الإسناد؛ لأنهما لو جردا لا لكان في حكم الأصوات التي حقها أن ينعق بها غير معربة؛ لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب، وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما، لأنه معنى قد تناولهما معا تناولا واحدا، من حيث أن الإسناد لا يتأتى بدون طرفين مسند ومسند إليه، ونظير ذلك أن معنى التشبيه في كأن لما اقتضى مشبها ومشبها به كانت عاملة في الجزأين وشبههما بالفاعل أن المبتدأ مثله في أنه مسند إليه، والخبر في أنه جزء ثان من الجملة»

يحدد الخوارزمي الموجب لإعراب المبتدأ أو الخبر معا في العلاقة التركيبية التي تحصل بينهما؛ إذ بمجرد ما يقترنان بالعقد والتركيب يحصل لهما حال لم تكن لهما قبل ذلك، ويتولد عن تلك العلاقة معنى يدل عليه إعرابهما؛ وإذا كان الإسناد معنى مشترك بينهما باعتبارهما يشكلان كل من المسند والمسند إليه فكان الرفع نتيجة لذلك.

إذ يقول الخوارزمي في هذا السياق[10]: «وتقرير الكلام على جهة الصواب في هذه المسألة أن يقول: الموجب لنفس الإعراب فيهما موجود، والموجب لخصوص الإعراب فيهما أيضا موجود، والمانع لموجب الخصوص معدوم، فوجب أن يرتفعا. أما الموجب لنفس إعرابهما فوقوع العقد والتركيب بينهما، لأنهما متى وقع بينهما ذلك تولد منه معنى ثالث، والإعراب وضع ليدل على نحو ذلك المعنى»

يتضح أن ثنائية الموجود والمعدوم تتحكم في البنية العاملية النحوية التي بدورها تتحكم في إعراب المبتدأ والخبر؛ كما أن ثنائية العموم والخصوص تتدخل في صفة الرفع التي تصبح واجبة في حقهما؛ فالتركيب موجب لعموم الإعراب الذي يتخصص بالمعاني المقتضية المنبثقة عن الإسناد. فكيف تتدخل ثنائية العموم والخصوص في البنية العاملية المتحكمة في الإعراب؟

الشبه الدلالي الإسنادي موجب لخصوص الإعراب:

يتحدد الموجب لخصوص الإعراب بالنسبة للمبتدأ والخبر في كونهما يشبهان المرفوع؛ حيث يشبه المبتدأ المرفوع المتمثل في الفاعل من حيث أنه مسند إليه كما أن الفاعل كذلك، ويشبه الخبر المرفوع المتمثل في الفعل المضارع بكونه خبرا عن غيره كخبر المبتدأ؛ إذ يقول الخوارزمي[11]: «أما الموجب بخصوص الإعراب فيهما فشبه كل واحد منهما للمرفوع، أما شبه المبتدأ بمرفوع فلأنه يشبه الفاعل من حيث أنه مسند إليه كما أن الفاعل كذلك، وأما شبه الخبر للمرفوع فلأنه يشبه الفعل المضارع نحو يضرب زيد من حيث أنه خبر عن غيره، وهو متناول للحال والاستقبال، كما أن الفعل المضارع كذلك، وأما عدم المانع لموجب الخصوص، فتجرد هما عن العوامل اللفظية»

إن الخوارزمي يبحث في الشبه الحاصل بين المبتدأ والخبر من جهة وبين الفعل المضارع والفاعل من جهة أخرى على مستوى البنية العاملية المتحكمة فيهما معا التي ينتج عنها إعراب الرفع، الشيء الذي جعله يميز بين أصل الدلالة في الإعراب التي تنعقد بالإسناد، خصوص تلك الدلالة التي تتحقق بالمعاني المقتضية للإعراب؛ فكيف يكون الانتقال من عموم الدلالة إلى خصوصها ومن تم إلى وما هي مستويات البنية العاملية؟

من العاملية السببية الدلالية إلى العاملية اللفظية:

يميز الخوارزمي بين العامل اللفظي، والعامل السبب الدلالي المقتضي للإعراب؛ حيث تتحدد العاملية اللفظية في الفعل، بينما تتحدد العاملية السببية الدلالية في الفاعلية، والفضلة؛ إذ يقول الخوارزمي بصدد العامل الفاعلية [12]: «ما جاءني إلا زيد، فزيد مرفوع على الفاعلية»

أما بخصوص الفضلة؛ فيقول [13] "وقالوا: شبه المستثنى المنصوب بالمفعول من حيث إنه فضلة جاءت بعد تمام الكلام»؛ فما هو مدلول السبب؟ وكيف يحقق أنظمته الدلالية عند الاقتضاء؟ وما علاقة هذا وذاك بالبنية العاملية المتحكمة في الإعراب؟

مفهوم السبب:

يحدد الخوارزمي السبب بقوله [14]: «السبب هو القطعة من الحبل، ثم سمي به كل شيء يتوصل به إلى غيره وذلك أن القطعة من الحبل مما يتوصل بها إلى الماء ثم يراد به المتعلق»؛ فهل حافظ السبب على هذا المدلول اللغوي في إطار البنية العاملية الدلالية؟

الفاعلية والمفعولية والإضافة أسباب تقتضي الإعراب:

يميز الخوارزمي بين العوامل اللفظية والعوامل الدلالية المقتضية للإعراب كما ميز قبله الزمخشري؛ إذ يقول هذا الأخير[15]: «لا يكون الاسم مجرورا إلا بالإضافة، وهي المقتضية للجر كما أن الفاعلية والمفعولية هما المقتضيان للرفع والنصب، والعامل هاهنا غيرُ المقتضي كما كان ثم، وهو حرف الجر أو معناه في نحو قولك: مررت بزيد، وزيد في الدار، وغلام زيد وخاتم فضة»

يميز الزمخشري بين العامل اللفظي المتمثل في حرف الجر والعامل الدلالي المقتضي للرفع والنصب والجر المتمثل في الفاعلية والمفعولية والإضافة، وعلى المنوال نفسه يسير الخوارزمي مع إضافة تتمثل في التمييز بين عموم أثر وعموم مقتض وخصوص أثر، وخصوص مقتض. فكأن هناك عملية مزدوجة مركبة يتم الانتقال فيها من بنية عاملية اقتضائية دلالية عامة أولى إلى بنية عاملية اقتضائية دلالية ثانية خاصة ناتجة عن الأولى ومتولدة عنها.

ويضيف الخوارزمي إذ يقول[16]: «كأنه يعني بالمقتضية للجر، والرفع، والنصب المقتضية لنفس الإعراب في الجر، والرفع، والنصب، تقول: الفاعلية والمفعولية والإضافة، هي المقتضية للإعراب والعامل للنصب، والرفع الفعل، والجر الحرف. كذا نقل عن الشيخ معنى هذا الكلام في حاشية المفصل، "لقول: هاهنا عموم أثر، وعموم مقتض، وخصوص أثر وخصوص مقتض، فيضاف العموم إلى العموم، والخصوص إلى الخصوص مثاله: لسع العقارب النصيبية أوجعُ من لسع سائر العقارب، فعموم الوجع وهو المشترك فيه بين الوجعين: إلى عموم اللسع، وهو المشترك فيه بين اللسعتين كما أن خصوص كل واحد من الوجعين يضاف إلى كل واحد من اللسعتين»

إن الخوارزمي قد حاول في هذا النص الربط بين مستويات البنية العاملية الدلالية والإعراب، وبين مستويات البنية العاملية التركيبية والإعراب؛ إذ ينتقل من البنية الدلالية الأولى المقتضية للإعراب من الرفع والنصب والجر وهي التي يطلق عليها عموم أثر وعموم مقتضى، لأنه بمجرد ما يقع الإسناد، توجب للأسماء أحوال؛ حيث يدل حال الرفع على الفاعلية، وحال النصب على المفعولية، وحال الجر على الإضافة، ولكن هذه الأحوال تقتضي من جديد الإعراب؛ فيتدخل العامل واسما الأسماء بالعلامات الإعرابية فيقع خصوص أثر وخصوص مقتضى.

خاتمة:

تتحدد مستويات البنية العاملية للإعراب، وفق منطق الرابطة، والنسبة باعتبارهما متأخرتين عن المنسوب والمنسوب إليه؛ إذ بمجرد ما تحصل نسبة بين المنسوب والمنسوب إليه وفق مبدأي العقد والتركيب يتولد معنى ثالث هو الإعراب، الذي ينتمي بدوره إلى البنية العاملية الدلالية الاقتضائية العامة؛ حيث إن الرفع علم على الفاعلية، والنصب علم على المفعولية، والجر علم على الإضافة؛ ليتولد عن هاته البنية العامة بنية عاملية دلالية اقتضائية خاصة تتمثل في نظام العوامل والمعمولات لفظا بوسم هذه الأخيرة، إعرابيا؛ حيث يميز الخوارزمي بين عموم أثر، وعموم مقتض، وخصوص أثر، وخصوص مقتضٍ، أي أن هناك بنيتين عاملتين إعرابيتين:

1- بنية عاملية إعرابية دلالية تولد عموم الأثر الذي يقتضي عموما مقتضيا بدوره، ويتمثل هذا الأثر في الرفع المطلق العام الذي يولد الفاعلية العامة المقتضية، والنصب المطلق العام الذي يولد المفعولية العامة المقتضية، والجر المطلق العام الذي يولد الإضافة العامة المقتضية.

2- بنية عاملية إعرابية تركيبية لفظية تولد خصوص الأثر، وخصوص المقتضي أي أن الرفع يدل على المرفوعات، والنصب على المنصوبات، والجر على المجرورات.

صفوة القول من خلال ما سبق لقد وظف الخوارزمي آليات دلالية مهمة في تحليله للنظام النحوي الدلالي وهو ما يصرح به عند توظيفه لعموم الأثر وعموم مقتضى، وخصوص الأثر وخصوص مقتضى، حيث يتبادر إلى الذهن أنه أفلح في ترتيب مستويات البنية العاملية من العموم إلى الخصوص إلى الأخص وفق منطق الاقتضاء، وربط بينها وبين مستويات البنية العاملية التركيبية والبنية العاملية الدلالية المقتضية للإعراب، وفق منطق السببية؛ لكنه في الحقيقة وقف عند العتبة المعرفية التي وقف عليها سابقوه ممن توسل بنظرية الحال. فهل تمكن غيره من النحاة خصوصا من جاؤوا بعده من وضع الإطار المفاهيمي والإطار المعرفي المتحكم في البنية العاملية النحوية المتحكمة في الإعراب؟

الهوامش:

[1]- صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، 157/1.

[2]- صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، 157/1.

[3]- صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، 228/1.

[4]- صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي: شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، 201/1.

[5]- صدر الأفاضل الخوارزمي، التخمير، 201/1 -202.

[6]- صدر الأفاضل، الخوارزمي، التخمير، 201/1 -202.

[7]- صدر الأفاضل الخوارزمي: التخمير، 202/1- 203.

[8]- صدر الأفاضل الخوارزمي: التخمير، 203/1- 204.

[9]- صدر الأفاضل الخوارزمي: التخمير، 255/1.

[10]- صدر الأفاضل الخوارزمي: التخمير، 256/1.

[11]- صدر الأفاضل الخوارزمي؛ التخمير، 256/1-257.

[12]- صدر الأفاضل الخوارزمي؛ التخمير، 469/1.

[13]- صدر الأفاضل الخوارزمي: التخمير، 469/1.

[14]- صدر الأفاضل الخوارزمي: التخمير، 94/2.

[15]- صدر الأفاضل الخوارزمي؛ التخمير، 5/2.

[16]- صدر الأفاضل الخوارزمي: التخمير، 5/2.